

إستبيان مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في التحكيم في أفريقيا –SOAS
جامعة لندن

التحكيم المحلي والدولي: وجهات نظر من ممتهني التحكيم الأفارقة 2018



broderick|bozimo&company
dispute resolution lawyers | since 1971

المحتويات

الصفحة	
3	إضافة صوت أفريقيا في النقاش العالمي
4	الفريق
5	الملخص التنفيذي
5	النتائج الرئيسية
9	المنهجية
9	المهن الرئيسية للمستطلعين
11	دوائر الاختصاص القضائية الإفريقية التي لديها نشاط تحكيمي
12	تجربة ممتهني التحكيم الأفريقي
15	نمو التحكيم المحلي
16	التدريب على التحكيم
17	عضوية جمعيات التحكيم
18	المشاركة في التوفيق
19	ظهور ممتهني التحكيم
20	أثر التحكيم على التقاضي
22	فاعلية قوانين التحكيم الوطنية
22	الدعم القضائي للتحكيم
23	الخلاصة

تشير بعض إحصائيات معاهد التحكيم بما في ذلك المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار بأن المنازعات الإفريقية لديها حضور قوي في التحكيم الدولي. ولكن لا يمكن أن يقال بأي حال من الأحوال على ذلك بالنسبة لممتهني التحكيم الأفارقة كمحاميين أو محكمين أو سكرتاريا هيئات التحكيم، هذا التباين زاد من المخاوف خاصةً فيما بين ممتهني التحكيم الأفارقة. بعض الأسباب تمت ملاحظتها من خلال مواد منشورة ومن خلال مؤتمرات يمكن تقسيمها بصفة عامة إلى ثلاث عناوين رئيسية: قلة الخبرة؛ قلة المعلومات لدى ممتهني التحكيم الأفارقة المهرة؛ وإفتقار الثقة في مقدرة ممتهني التحكيم الأفارقة.

أساس أو أدلة هذه التأكيدات لم يتم تحديدها تجريبياً. بل هي مجرد تصورات للأسف. إن النتيجة المباشرة لمثل تلك التصورات تضيع فرص ممتهني التحكيم الأفارقة في المشاركة في التحكيم الدولي، وغياب فرص تطوير وإمتهان التحكيم علي أفريقيا. و لكن مع نمو أهمية التحكيم عالمياً، وفي أفريقيا، ثمة إدراك يجب أن يكون راسخاً ويحتاج لتحديد كبير.

إن هذه النسخة الأولى والوحيدة لإستبيان مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في التحكيم في أفريقيا، تقوم بإثبات أو نفي تلك التصورات.

هذا الإستبيان قام بالآتي:

1. توفير منبر للمتهنيين الأفارقة للتعبير عن آرائهم وخبراتهم في التحكيم المحلي والدولي؛
 2. يعبر بوضوح عن "الأصوات الأفريقية" في خطاب التحكيم الدولي؛ و
 3. يقدم أدلة من ممتهني التحكيم في أفريقيا على معرفتهم وخبرتهم ومهاراتهم في التحكيم المحلي والدولي.
- لذلك يقدم تقرير مسح كامل لهذا الحقائق التي يمكن أن تستند إليها المناقشات المستقبلية حول خبرات ممتهني التحكيم الأفارقة وخبرتهم ومهاراتهم ومشاركاتهم.

الفريق:

1. إمبليا أونيميا: هي المحقق الرئيسي لهذا البحث ومؤلف هذا التقرير. هي قارئة في القانون التجاري الدولي في جامعة SOAS في لندن. استجوبت أبحاثها تطور التحكيم في إفريقيا ، وعقدت سلسلة مؤتمرات تحكيم SOAS في أفريقيا (2015-2018). أحدث مطبوعاتها هي مجموعة محررة حول إعادة التفكير في دور المحاكم الوطنية الأفريقية في التحكيم، كلوير الدولية 2018.
2. إيسايا بوزيمو: شريك في برودريك بوزيمو وشركاه ، أبوجا ، الذي قام بتمويل البحث جزئياً وساهم في كتابة هذا التقرير.
3. برينس ن . أولوكتور: هو مساعد الأبحاث الذي عمل على كتابة هذا التقرير. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في القانون والتحكيم التجاري الدولي من جامعة SOAS في لندن وهو محام ومحامي من المحكمة العليا في نيجيريا.
4. كريستين دجومباه: هي مديرة القسم الأكاديمي في كلية SOAS للقانون التي قدمت الدعم الفني للاستبيان عبر الإنترنت وصممت غطاء التقرير.

الملخص التنفيذي

أصبح التحكيم آلية عالمية لحل النزاعات التجارية في المقام الأول. هناك دليل على أن مراجع التحكيم الدولية المحلية ومراجع التحكيم الدولي المتصلة بأفريقيا في تزايد. وهناك أيضاً دليل على أن قلة قليلة من المحكمين والمستشارين الأفارقة يشاركون في المراجع التحكيمية الدولية ، بما في ذلك النزاعات المتصلة بأفريقيا. هذا بغض النظر عن الظهور القوي للأطراف الإفريقية كمتنازعين في التحكيم الدولي.

يُقدم هذا التقرير من استطلاع رأي ممتهني التحكيم الأفارقة بيانات ومعلومات أصلية عن خبرتهم وتجاربهم ومهاراتهم وآرائهم حول التحكيم وعمق مشاركتهم في التحكيم المحلي والدولي. توفر البيانات الأصوات الإفريقية في التحكيم التي كانت غائبة لفترة طويلة والمطلوبة بشدة. وأخيراً، يقدم التقرير بعض التفسير للتمثيل غير المتوازن للمحكمين الأفارقة والمحامين ، سكرتاريا هيئات التحكيم في التحكيم الدولي ، من وجهة نظر الأفارقة أنفسهم.

النتائج الرئيسية:

النتائج الرئيسية من الاستبيان هي كما يلي:

الغالبية العظمى من المستطلعين لديهم خلفية قانونية:

- 90.6% من المستطلعين هم محامون ، يعمل 73.3% منهم في شركات محاماة.
- 83.8% من المستطلعين يصفون أنفسهم كممتهنيين للتحكيم.
- تصرف المستطلعون بصفاتهم: محامون ، محكمون ، مسجلون ، سكرتاريا هيئات تحكيم ، أكاديميون ، إستشاريون ، ناصحون قانونيون.

بعض النظم القانونية الإفريقية النشطة مع ممتهني التحكيم:

- هناك ممتهنيين ناشطين في التحكيم في البلدان الإفريقية الآتية: بنين ، بوتسوانا ، مصر ، إثيوبيا ، غانا ، كينيا ، ليسوتو ، ملاوي ، موريشيوس ، ناميبيا ، نيجيريا ، رواندا ، سيراليون ، جنوب أفريقيا ، السودان ، تنزانيا ، توغو ، زامبيا ، وزمبابوي.
- بعض المستطلعين مؤهلين مهنيًا وممارسين أيضاً في هيئات قضائية غير إفريقية بما في ذلك: أستراليا والبرازيل وفرنسا والهند وماليزيا وهولندا ونيوزيلندا والبرتغال وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة (دبي) والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ممتهنوا التحكيم الأفارقة غير ممثلون في التحكيم

- خلال الفترة المشمولة بالتقرير (2012-2017) ، لم يكن 82.2% من المستطلعين محكمين في التحكيم الدولي و 58% لم يجلسوا كمحكمين في التحكيم المحلي.
- خلال نفس الفترة، لم يعمل 59.2% من المستطلعين كمحامين في التحكيم الدولي ؛ وبنسبة 40.3% من أفراد العينة لم يقوموا بمهمة مستشار في التحكيم المحلي.

يعتقد ممتهنوا التحكيم الأفارقة أنهم لا يشاركون بشكل كاف في التحكيم الدولي:

- يعتقد 74.3% من المستطلعين أنهم لا يشاركون بشكل كافٍ في التحكيم الدولي.

الأسباب الثلاثة الأولى لضعف مشاركة ممتهني التحكيم الأفارقة في التحكيم الدولي:

1. ضعف النظرة إلى ممتهني التحكيم الأفارقة (من قبل زملائهم الأجانب) باعتبارهم يفتقرون إلى الخبرة والتجربة
2. الانحياز من قبل المعينين لصالح محامي أو محكم أجنبي.
3. الأفارقة لا يعينون زملائهم الأفارقة.

لدى ممتهني التحكيم الأفارقة خبرة في التحكيم المحلي أكبر مقارنةً بالتحكيم الدولي:

- خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، كان 41.1% من المستطلعين يجلسون كمحكمين في نزاع محلي واحد على الأقل مقارنةً مع 17.8% من المستطلعين الذين جلسوا كمحكمين في نزاع دولي واحد على الأقل.
- خلال الفترة نفسها ، قام 64.4% من المستطلعين بدور المحامي في نزاع داخلي واحد على الأقل للتحكيم ؛ و 40.8% عملوا كمحامين (أو محامين مشاركين) في نزاع تحكيم دولي واحد على الأقل

عمل المزيد من سكرتاريا هيئات التحكيم الإفريقية في التحكيم المحلي أكثر من جلسات سماعات تحكيم دولية:

- خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، عمل 22.5% من المستطلعين كأعضاء في سكرتاريا هيئات التحكيم في نزاعات التحكيم المحلية مقابل 7.9% عملوا في سكرتاريا هيئات التحكيم في منازعات التحكيم الدولية.

يتم تدريب أغلبية كبيرة من ممتهني التحكيم الأفارقة بشكل رسمي للتحكيم:

1. شارك 81.7% من المستطلعين في التدريب الرسمي في قانون التحكيم وممارسته، بينما درس 23% التحكيم كجزء من الدراسة العليا في الجامعة.
2. تدرب 72% منهم في المعهد المعتمد للمحكمين (المملكة المتحدة) بينما 28% حضروا التدريب بمنظمات أخرى.

توجد أغلبية كبيرة من ممتهني التحكيم الأفريقيين أعضاء في جمعيات التحكيم:

- 80.1% من المستطلعين ينتمون إلى منظمة تحكيم قائمة على العضوية
- 80% من هؤلاء أعضاء في معهد المحكمين القانوني.
- 42% يحملون عدة عضويات لعدة منظمات ومعاهد تحكيمية مختلفة.

بعض المحكمين الأفارقة يجلسون أيضاً كموفقين:

- قام 45.5% من المستطلعين بدور الموفق (بالإضافة إلى ممارسة التحكيم)
- 32.1% من هؤلاء عملوا كموفقين في ستة نزاعات أو أكثر في حين عمل 64.4% بين نزاع إلى خمس نزاعات كموفقين.

يستخدم بعض المحكمين الأفارقة منصات عبر الإنترنت لتسويق خبراتهم ومدى توفرهم كمحكمين:

- 74.3% من المستطلعين لديهم ملفاتهم الشخصية أو السير الذاتية المتاحة على مواقع الشراكات الخاصة بهم مثل مواقع التواصل الاجتماعي facebook و linkedin (كمنصات مباشرة
- ليس لدى 25.7% من المستطلعين ملفات تعريفية أو سيرات ذاتية لهم على الإنترنت.

التحكيم المحلي ينمو في أفريقيا:

- 85.3% من المستطلعين يعتقدون أن التحكيم المحلي ينمو في نطاق دائرة الاختصاص القضائية في حين 8% فقط من المستطلعين لا يعتقدون أن التحكيم المحلي ينمو في نطاق دائرة الاختصاص القضائية.

قوانين التحكيم الوطنية الأفريقية فعالة:

- 55% من المستطلعين يعتقدون أن قانون التحكيم الوطني فعال
- يعتقد 33% من المستطلعين بأن قانون التحكيم الوطني الخاص بهم يحتاج إلى مراجعة
- يعتقد 12% من المستطلعين بأن قانون التحكيم الوطني الخاص بهم غير فعال

هناك دعم قضائي قوي للتحكيم في أفريقيا:

- 55% من المستطلعين قيموا قضائهم بأنه فعال.
- 33% من المستطلعين قيموا قضائهم بأنه متوسط.
- 12% من المستطلعين قيموا قضائهم بأنه غير فعال.

المنهجية:

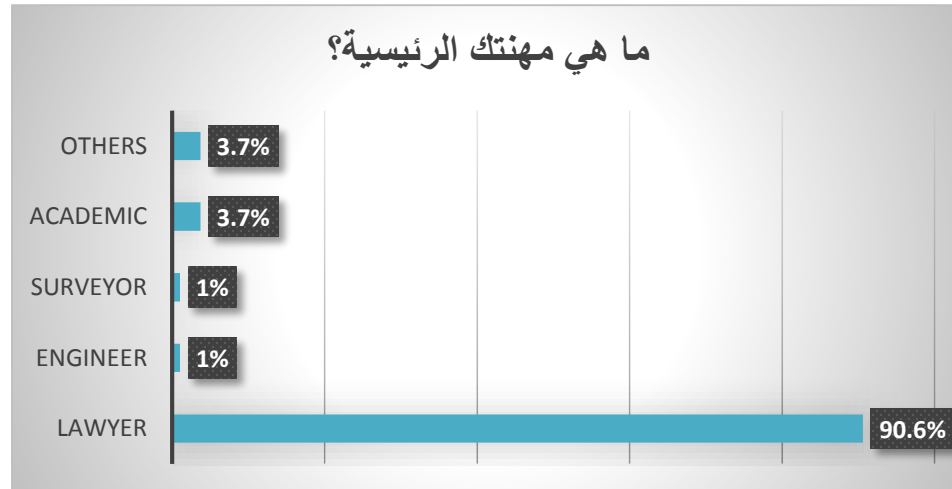
تم إجراء هذا البحث باستخدام الاستبيان عبر الإنترنت فقط. تم اختيار طريقة البحث الكمي لتمكيننا من الوصول إلى أكبر عدد ممكن من ممتهي التحكيم الأفارقة وضمان الانتشار الجغرافي. يتكون الاستبيان من 36 سؤال وتم تعميمه بثلاث لغات: العربية والإنجليزية والفرنسية. تستحوذ هذه اللغات على 89٪ من البلدان الأفريقية ، تاركة الدول الست الناطقة بالبرتغالية (أنغولا وموزامبيق وغينيا بيساو والرأس الأخضر وساو تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية) التي تستخدم اللغة البرتغالية وتمثل 11٪ من الدول الأفريقية.

تم تحميل الاستبيانات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية على موقع إلكتروني يحتوي على روابط إلكترونية إلى الاستبيانات التي تم توزيعها عن طريق البريد الإلكتروني لممتهي التحكيم من جميع أنحاء القارة، عبر عدة قواعد بيانات ، باستخدام طريقة التتالي.

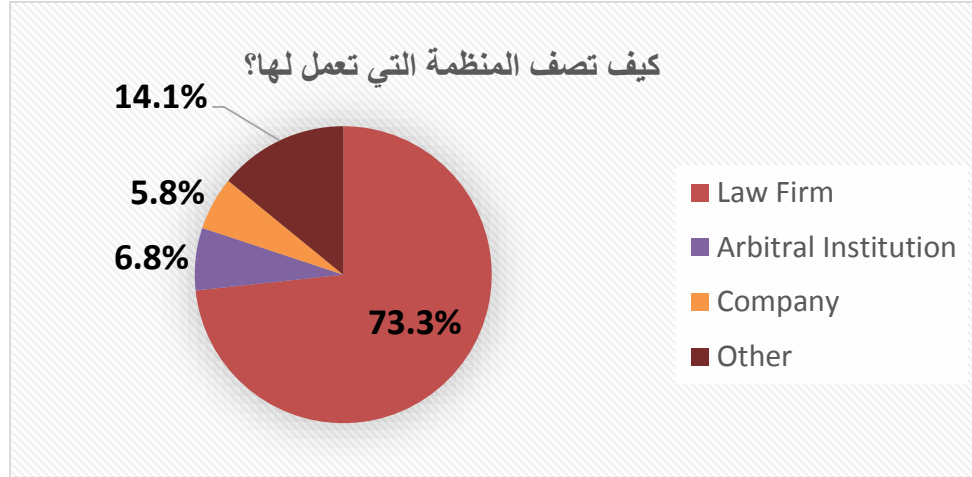
وكان الاستبيان متاحاً خلال فترة ستة أسابيع. في نهاية هذه الفترة ، تم تلقي 191 رداً مع 161 باللغة الإنجليزية. تسعة باللغة العربية. و 21 بالفرنسية. يجب أن نذكر أن البرنامج المستخدم في الاستبيان يترجم تلقائياً الأسئلة والأجوبة إلى اللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى ذلك ، فإننا نقر بأن العديد من الممتهين الأفارقة يديرون أعمالاً بطلاقة في أكثر من لغة من هذه اللغات. ولذلك ، هناك احتمال بأن معظم المستطلعين قد أكملوا المسح باللغة الإنجليزية على الرغم من أنهم يجيدون العربية أو الفرنسية أو كلاهما.

النتائج من الإستبيان أدناه.

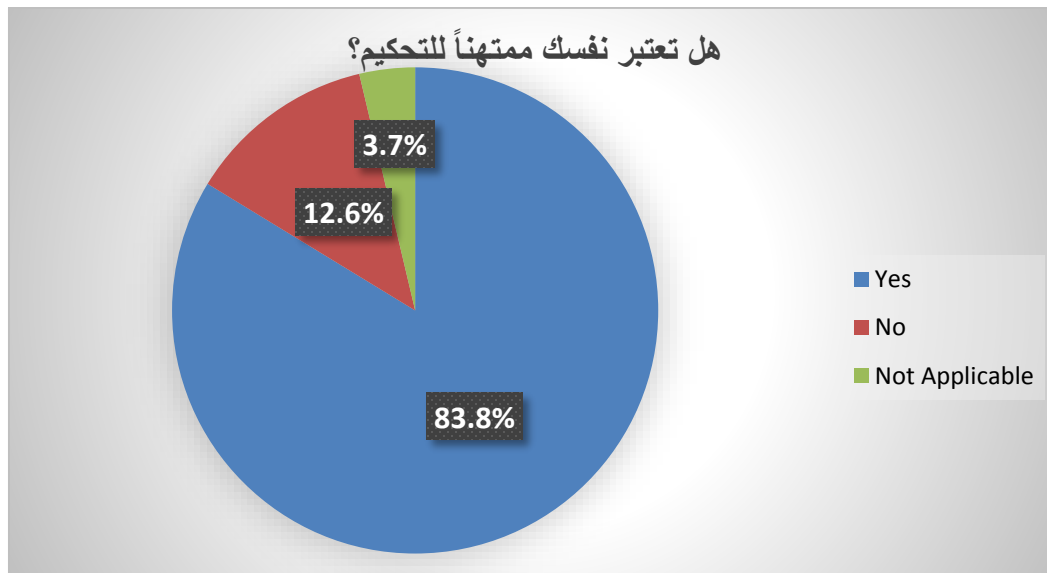
المهن الرئيسية للمستطلعين



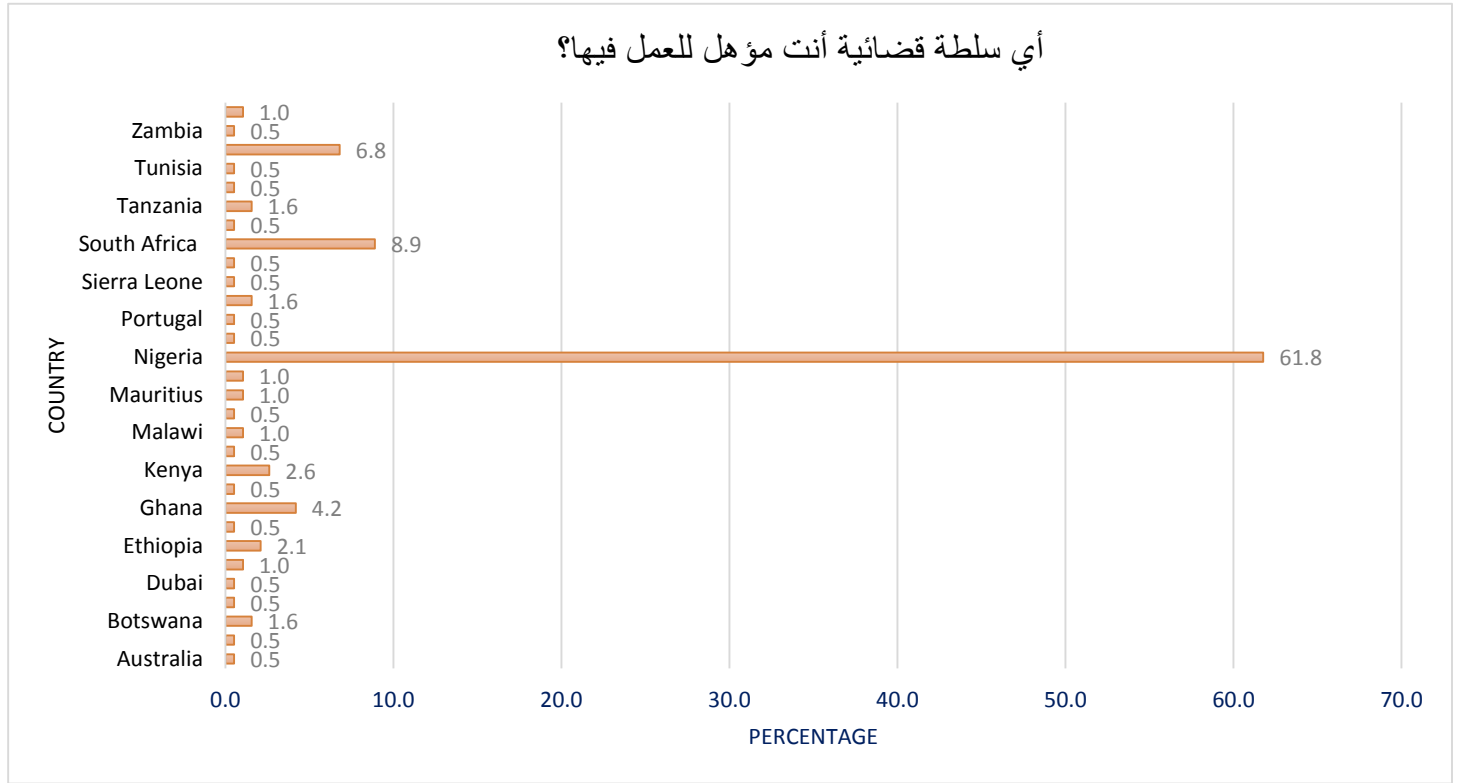
الغالبية العظمى (90.6 ٪) من المستطلعين الذين يعتبرون التحكيم كمهنتهم الأساسية هم محامون. هذه النتيجة ليست مفاجئة. التحكيم هو آلية لتسوية النزاعات، وكما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، فإن المحامين هم المهنيين الرئيسيين العاملين في مجال تسوية النزاعات في أفريقيا. وفيما يتعلق بطبيعة المنظمة التي يعمل فيها المستطلعون، فإن غالبية 73.3 ٪ من المستطلعين يعملون في شركات قانونية مع بعض المستطلعين الذين يعملون في مراكز التحكيم كموظفين في شركات الإنشاءات وغيرها من الشركات.



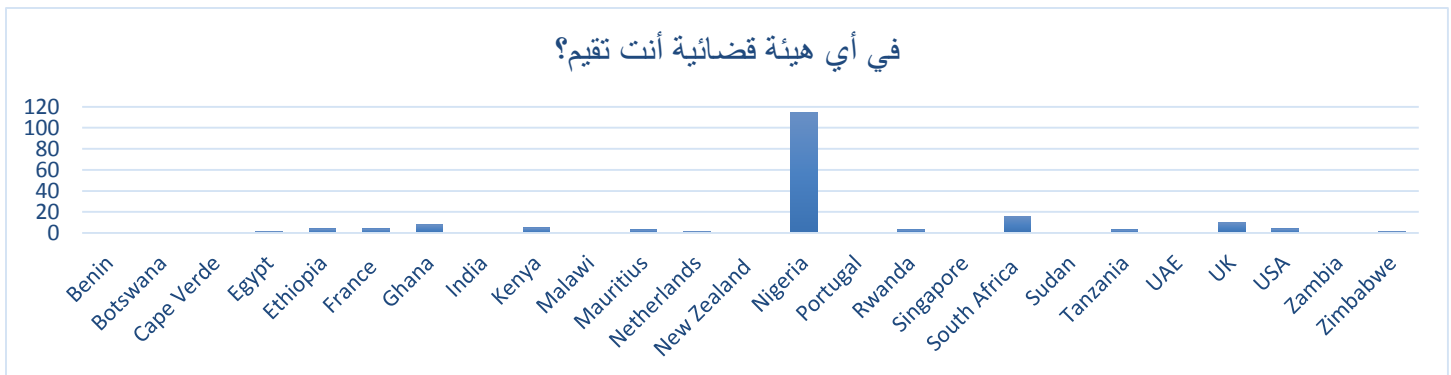
هناك سؤال فرعي حول ما إذا كان المستطلعون يعتبرون أنفسهم ممتهين للتحكيم. وقد كانت الإجابات الإيجابية بنسبة 83.8%. عمل هؤلاء المستطلعون كمحامون أو محكمون أو سكرتاريا هيئات تحكيم أو مسجلون أو مستشارون أو كمدرسين في التحكيم.



دوائر الاختصاص القضائية الإفريقية التي لديها نشاط تحكيمي:



الممتحنون:



تمنحنا سلطات الممارسة وبلد الإقامة مؤشراً إلى المكان الذي يوجد فيه الجزء الأكبر من المستطلعين. تلقينا ردوداً من نيجيريا وغانا وجنوب إفريقيا وموريشيوس والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وكينيا وإثيوبيا وهولندا ورواندا وتنزانيا والسودان وملاوي وبوتسوانا وسيراليون وزيمبابوي وبنين وتوجو وماليزيا ودبي والولايات المتحدة الأمريكية. وفرنسا والإمارات العربية المتحدة ومصر والبرازيل والبرتغال وسنغافورة وزامبيا وليسوتو وناميبيا والهند. غالبية المستطلعين مقيمون في نيجيريا يثيرون السؤال عما إذا كان لدى نيجيريا عدد أكبر من ممتثني التحكيم مقارنة بالبلدان الأفريقية الأخرى.

للإجابة على هذا السؤال، قارنا هذه البيانات بعدد الأعضاء الأفارقة في المعهد المعتمد للمحكمين حسب البلد في نهاية ديسمبر 2017. بالرجوع للأرقام التي تم الحصول عليها من المعهد المعتمد للمحكمين، إجمالي 2483 من 15000 عضو يقيمون في دول إفريقية. 51.3% أي (1,250) من هؤلاء هم من نيجيريا. وتأتي كينيا في المرتبة الثانية بعدها بمسافة بـ 25.65% أي (637) عضو، وتأتي جنوب أفريقيا في المرتبة الثالثة بـ 4.26% أي 116 عضواً، وتأتي مصر في المركز الرابع بـ 4.18% أي (104) عضو.ⁱⁱⁱ

يمكن أن تؤخذ هذه المقارنة كدليل على وجود العديد من ممتهني التحكيم المدربين من المعهد المعتمد للتحكيم في نيجيريا أكثر من أي بلد أفريقي آخر.^{iv}

لقد تم الاعتراف بأن تدريب المعهد المعتمد للمحكمين معترف بأنه "محترم عالمياً"^v، فإن هذه البيانات تُظهر أنه يوجد ما لا يقل عن 2,483 شخصاً في مختلف البلدان الأفريقية التي يمكن للأطراف (ومستشاريها) الذين يسعون إلى تعيين محكمين مدربين أن يقوموا باختيارهم.

تجربة ممتهني التحكيم الأفريقية:

سعت المجموعة الثانية من الأسئلة لفهم تجربة المستطلعين في التحكيم في السنوات الخمس الماضية (2012-2017) وهي الفترة المشمولة بالتقرير.

كمحكم:

خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، جلس 41.1% من المستطلعين كمحكمين في نزاع داخلي واحد على الأقل أمام 17.8% من المستطلعين الذين عملوا كمحكمين في نزاع دولي واحد على الأقل. في حين جلس 10% من المستطلعين كمحكمين في أكثر من 10 منازعات داخلية أمام 5% من المستطلعين الذين جلسوا كمحكمين في أكثر من عشرة هيئات تحكيم دولية.

ومع ذلك ، فإن غالبية المستطلعين لم يجلسوا كمحكمين في السنوات الخمس الماضية في المنازعات المحلية (58%) أو الدولية (82.2%). يدعم هذا الاستنتاج الدليل القائل بأن هناك اختلافاً غير متناسب في تعيين المحكمين الأفارقة في النزاعات الدولية ، رغم أن بعض المحكمين الأفارقة (وإن كان عددهم قليل جداً) يجلسون في منازعات دولية.

النتيجة المذهلة من هذا الاستطلاع هي أن هذا الندرة في التعيين ملاحظ أيضاً على المشهد الداخلي. وكما ذكر أعلاه، فإن 58% من المستطلعين لم يجلسوا كمحكمين في أي نزاع داخلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن حوالي 10% من المستطلعين جلسوا كمحكمين في 11 مرجعاً محلياً أو أكثر. وهذا يثير التساؤل عما إذا كانت مجموعة مختارة من الأفراد تتحكم في معظم النزاعات الداخلية في مختلف البلدان الأفريقية. إن كان هذا صحيحاً، فهذا يعني أن الشكوى نفسها التي تمت ملاحظتها في التحكيم الدولي مع حصول عدد قليل من المحكمين على الأغلبية العظمى من التعيينات ، تتكرر في التحكيم المحلي في البلدان الأفريقية.

يجب أن تدفع هذه النتيجة الحاجة إلى التنوع في التحكيم المحلي في أفريقيا في جدول الأعمال وينبغي معالجة الأمر نفسه على وجه السرعة. هذا لأن 85.3% من المستطلعين يعتقدون أن التحكيم المحلي ينمو في نطاق سلطاتهم. مع هذا النمو، يجب أن نضمن تعيين المزيد من ممتهني التحكيم الأفارقة كمحكمين في مثل هذه النزاعات المحلية.

كمحامي (مستشار قانوني):

النتائج أفضل عندما يعمل الممتحنون الأفارقة كمستشارين قانونيين في التحكيم، على الصعيدين المحلي والدولي. في التحكيم المحلي وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان 42.4 ٪ من المستطلعين قد عملوا كمستشارين قانونيين في واحد إلى خمس منازعات مع 12 ٪ من المستطلعين الذين عملوا كمستشارين قانونيين في 6 إلى 10 منازعات. وحوالي 10 ٪ بعد أن تصرفوا في 15 نزاع أو أكثر. تشير هذه الأدلة إلى أن غالبية "ممتنهي التحكيم" في أفريقيا ينشطون كمحامين (مستشارين قانونيين).

تدعم هذه البيانات 91 ٪ من المستطلعين الذين هم محامون مع 73.3 ٪ منهم يعملون خارج شراكات المحاماة. يمكن الإستخلاص بأن شراكات المحاماة يتم توجيهاها بشأن نزاعات التحكيم كمحامين (كمستشارين قانونيين). نحن لا نخصم 40.3 ٪ من المستطلعين الذين لم يتصرفوا كمحامين في أي مرجع تحكيم محلي. ويمكن حساب هؤلاء بشكل جزئي من قبل أولئك المستطلعين (26.7 ٪) غير المنتسبين إلى شركات المحاماة.

تظهر الصورة نفسها تقريباً في التحكيم الدولي خلال نفس الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عمل 31.4 ٪ من المستطلعين كمحامين (كمستشارين قانونيين) في واحد إلى خمس منازعات، 4.2 ٪ في ستة إلى 10 نزاعات ، 1 ٪ في 11 إلى 15 نزاع ، و 4.2 ٪ في 15 نزاعاً أو أكثر. ولذلك ، فإن 40.8 ٪ من المستطلعين قد عملوا كمستشارين قانونيين في المراجع التحكيمية الدولية في السنوات الخمس الماضية. هذا يترك مرة أخرى أغلبية بسيطة من 59.2 ٪ من المستطلعين الذين لم يعملوا كمحامين (كمستشارين قانونيين) في التحكيم الدولي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. نسبة 40.8 ٪ من المستطلعين الذين عملوا كمحامين (كمستشارين قانونيين) تشمل من يعملون كمحامين مشاركين (مع شركات أجنبية).

هذه البيانات مشجعة عند مقارنة 17.8 ٪ بالمستطلعين الذين جلسوا كمحكمين في الهيئات الدولية خلال نفس الفترة مع النمو المتوقع وتطوير التحكيم في القارة، وتوسع الأعمال التجارية الأفريقية وزيادة المنازعات التحكيمية، ستكون هناك فرصة أكبر لزيادة مشاركة المحامين الأفارقة كمستشارين قانونيين (أو محامين مشاركين) في التحكيم الدولي.

سكرتاريا هيئات التحكيم

يُنظر إلى أنماط مشابهة من حيث صلتها بممتنهي التحكيم الأفارقة الذين يعملون بمثابة سكرتاريا هيئات التحكيم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أكثر المستطلعين (22.5 ٪) عملوا بالهيئات المحلية أكثر من الهيئات الدولية (7.9 ٪). في التحكيم المحلي ، عمل حوالي 2 ٪ من المستطلعين كسكرتاريا هيئة تحكيم من 11 إلى 15 هيئة بينما في الهيئات الدولية، كان أعلى رقم بين ستة وعشرة هيئة بحوالي 2 ٪ من المستطلعين. لم يعمل أي مستطلع كسكرتير هيئة تحكيم في 15 هيئة أو أكثر في التحكيم الدولي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

دور سكرتاريا الهيئة هو مجال آخر في طور النمو وزيادة التنوع. ويرجع ذلك إلى الأعداد الكبيرة من ممتنهي التحكيم الأفارقة الشباب النشطين في القارة والذين يتدربون والمتاحين للعمل كسكرتاريا لهيئات التحكيم.

حوالي 21 ٪ من المستطلعين (40 مستطلع) عملوا أيضاً في مجالات أخرى في التحكيم. وتشمل هذه عملهم كشهود خبراء، مدوني محاضر، مترجمين فوريين ، مساعدي بحوث وإستشاريين.

علق أحد المستطلعين:

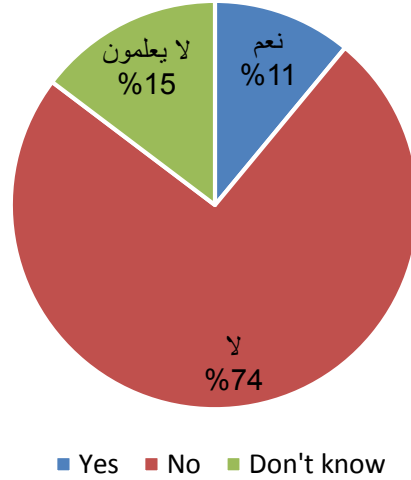
"سيكون من الجيد وجود أرقام فعلية للقياس، ولكن يبدو أن المحكمين الأفارقة لا يتم اختيارهم في كثير من الأحيان ولا يختارون في الغالب بعضهم البعض لغالبية الأمور في التحكيم الدولي. هناك بعض الأفارقة المعروفين في التحكيم الدولي وربما يحصلون على الكثير من العمل. إن معظم هذه المسائل تعزى لأسباب خاصة، ولكن مثل هذا البحث العملي سيكون مفيداً".

يقدم هذا التقرير الأدلة لدعم هذا الافتراض.

إن استنتاجنا بأن ممتهني التحكيم الإفارقة ممثلين تمثيلاً ناقصاً في التحكيم الدولي يدعمه كذلك 74.3% من المستطلعين الذين لا يعتقدون أن ممتهني التحكيم الأفارقة يشاركون بشكل كاف في التحكيم الدولي. 11% من المستطلعين يعتقدون أنهم يفعلون ذلك بينما 14.7% ليس لديهم رأي في هذه المسألة.

وتتراوح بعض الأسباب المعطاة لعدم وجود مشاركة كافية بين الإدراك الضعيف والصور النمطية السلبية تجاه فشل الأفارقة في ترشيح زملائهم الأفارقة.

هل تعتقد أن ممتهني التحكيم الأفارقة يشاركون بالالتزام في التحكيم الدولي



تعليقات المستطلعين:

" الإنحياز وعدم الفرص. هناك العديد من ممتنهي التحكيم الأفارقة المؤهلين تأهيلاً مناسباً للمشاركة في التحكيم الدولي ، لكن الأطراف التي عادةً ما تكون متعددة الجنسيات لديها إنحياز لإشراك ممتنهي التحكيم الأجانب، إما كمحامي أو محكم ، من بلدانهم الأصلية ".

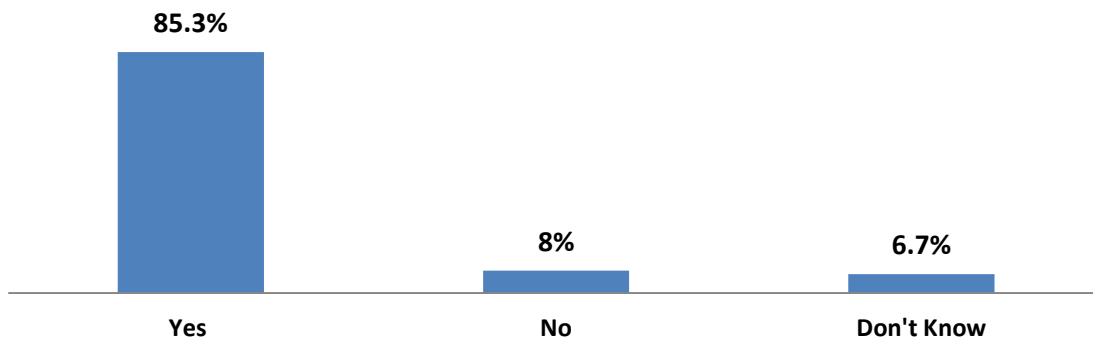
"الأفارقة ، لا سيما البلدان الأفريقية ، لا يرشحون الأفارقة للتحكيم الدولي. يفضلون المحكمين الاجانب"

" تميل الأطراف إلى الانجذاب نحو محام لديه مقعد ضمن مقاعد تحكيم مقررة. هناك تصور بأن الممتنهي الأفارقة يفتقرون إلى الخبرة المطلوبة."

نمو التحكيم المحلي:

لاحظنا أعلاه التعيينات القليلة المتاحة للمحكمين في النزاعات المحلية. وهذا يعني أن هناك مجالاً كبيراً لنمو سوق التحكيم المحلي في إفريقيا. لذلك ، سعيًا لمعرفة ما إذا كان المستطلعون يشعرون أن التحكيم المحلي ينمو في نطاق دائرة إختصاصهم القضائية. 85.3٪ من المستطلعين يؤمنون أن التحكيم المحلي ينمو في نطاق سلطاتهم القضائية مقابل 8٪ ممن لا يعتقدون ذلك.

حسب تجربتك، هل تعتقد بأن التحكيم المحلي ينمو في السلطة القضائية لبلدك؟



هناك بالفعل بعض الخبرة لدى 64.4٪ من المستطلعين الذين عملوا كمحامين و 41.1٪ من المستطلعين الذين عملوا كمحكمين في التحكيم المحلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك ، لا تزال هذه الأرقام منخفضة وتحتاج إلى زيادة خاصة مع توقع زيادة الطلب في المستقبل. ستكون إحدى الطرق لإعداد المحكمين المدربين لهذه الزيادة المستقبلية في عدد قضايا التحكيم المحلية تنوع التعيين. على سبيل المثال ، يمكن للمعينين أن يوازنوا التعيينات بين 41.1٪ من المستطلعين الذين لم يعملوا كمحكمين في النزاعات المحلية

و8.4% من المستطلعين الذين عملوا كمحكمين في أكثر من ست خلافات داخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تعليقات بعض المستطلعين:

ينبغي أولاً تطوير السوق المحلية لحل المنازعات البديلة من خلال خلق الوعي الكافي وتدريب العملاء المحتملين ، أي الشركات"

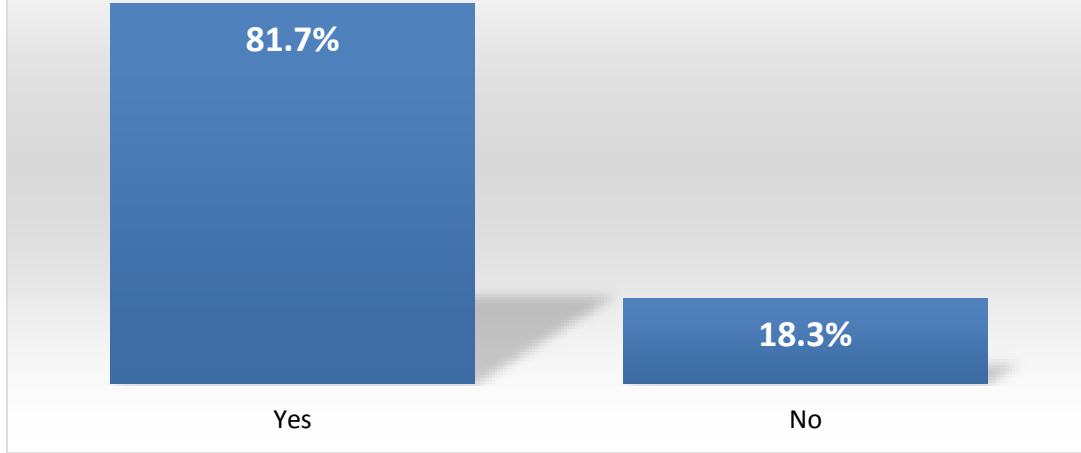
"يوجد في أفريقيا عدد كبير نسبياً من مؤسسات التحكيم. يجب أن تعمل هذه المؤسسات معاً لتسويق إفريقيا كوجهة للتحكيم. على المتهنين واجب إبلاغ عملائهم بما يمكن أن يحققه لهم التحكيم ما لن تكون المحاكم قادرة على تحقيقه لهم أبداً."

يجب دعم نمو التحكيم المحلي لأن هذا هو مصدر حقيقي و سبيل عمل جيد سيوفر فرصة لممهني التحكيم لاكتساب خبرة عملية كمحكم ومستشار وسكرتير لهيئة التحكيم ، وجعل تجمع الممهنيين المتاحين أكثر شمولاً. بالإضافة إلى ذلك ، يجب على مؤسسات التحكيم المحلية ، سلطات التعيين وهيئات التحكيم الالتزام بتعيين المحكمين و سكرتاريا التحكيم المحليين في النزاعات الداخلية. وللاستكمال ، يجب أن تلتزم مراكز ومؤسسات التحكيم في أفريقيا أيضاً بالتوعية بالتحكيم التجاري في نطاقاتها المحلية والإقليمية لخلق فرص العمل لممهني التحكيم المحليين.

التدريب على التحكيم:

82% من المستطلعين خضعوا لبعض أشكال التدريب الرسمي في التحكيم، في حين أن 18.3% من المستطلعين لم يقوموا بذلك. من الذين خضعوا لتدريب التحكيم ، تم تدريب الغالبية العظمى (72 %) من قبل معهد المعتمد للتحكيم، وما يقرب من ربع المستطلعين (23 %) بعد الانتهاء من دورة التحكيم في الجامعات كجزء من مؤهل درجة عليا و 35 % من المستطلعين أكملوا التدريب في التحكيم مع مختلف المنظمات والمراكز الأخرى بما في ذلك مكاتب المحاماة. وقد حضر أكثر من ربع المشاركين في الاستطلاع (28%) تدريباً للتحكيم من قبل أكثر من منظمة أو مؤسسة تدريب، في حين أن 18.3% من المستطلعين لم يحضروا بعد أي برنامج تدريبي للتحكيم.

هل خضعت إلى أي تدريب للتحكيم؟



قال 81.7% من الذين شاركوا في التدريب التحكيمي قالوا أن التدريب مفيد لممارستهم التحكيم.

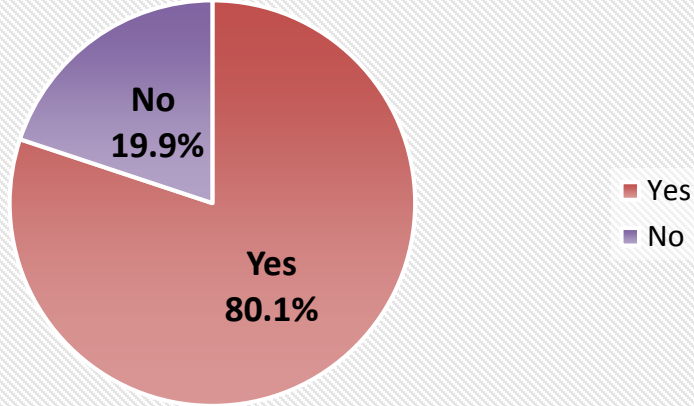
تؤكد هذه البيانات الأدلة السردية على أن المعهد المعتمد للمحكّمين هو مقدم التدريب الأساسي للتحكيم في أفريقيا. من المهم أن ندرس سبب تفضيل ممتثلي التحكيم الأفارقة الحصول على التدريب الذي يجريه المعهد المعتمد للمحكّمين. قد يكون أحد الأسباب هو أنه شهادة تدريب دولية كما هو موضح أعلاه. قد يكون الحصول على هذه الشهادة من قبل المستطلعين هو تمكينهم من الظهور لمستخدمي التحكيم (والمعينين)، وأن لديهم المعرفة ومعتترف بهم دولياً في التحكيم. الافتراض هو أن هذا يجب أن يطمئن المعينين حتى يتمكنوا من تعيينهم. ومع ذلك، فإن البيانات الواردة أعلاه تبين أن الحصول على مثل هذه الشهادات لا يبدو أنها ترضي المعينين عن قدرات الأشخاص المدربين في أفريقيا للجلوس كمحكمين في نزاعاتهم.

هذه نتيجة مهمة لأنها ستساعد المحكمين الطموحين على تحديد المكان الذي يمكنهم وضع جهودهم التسويقية فيه واكتساب الخبرة المهنية لتمكينهم من أن يكونوا في وضع أفضل لتلقي التعيينات التحكيمية. كل برنامج تدريب يكلف المال وهذه التكاليف ليست رخيصة. بقدر ما هو مقبول أن الاستثمار في التحكيم (من خلال التدريب ورسوم العضوية والحضور في المؤتمرات، ضمن أمور أخرى) هو استراتيجية استثمارية طويلة الأجل، يجب أن يكون في الوقت نفسه أفضل استهدافاً لضمان عدم إهدار الكثير من الموارد في الحصول على شهادة لا تخدم أي غرض مفيد في الحصول على التعيين الفردي كمحكم (حيث أنه الهدف الأساسي لاكتساب مثل هذا التدريب).

عضوية جمعيات التحكيم:

80% من المستطلعين ينتمون إلى منظمة تحكيم قائمة على العضوية، في حين أن 20% من المستطلعين ينتمون إلى أي جمعية من هذا القبيل. لمزيد من دعم الاستنتاج أعلاه، إن المعهد المعتمد للمحكمين هو مقدم التدريب الأساسي للتحكيم في أفريقيا، من 80% من المستطلعين الذين ينتمون إلى منظمة تحكيم قائمة على العضوية، 80% ينتمون إلى مختلف الفروع الأفريقية للمعهد المعتمد للمحكّمين في حين أن 42% من المشاركين لديهم عضوية متعددة في رابطتي تحكيم على الأقل داخل القارة وخارجها.

هل تنتمي إلى أي عضوية مؤسسة على إتحاد أو منظمة في التحكيم؟



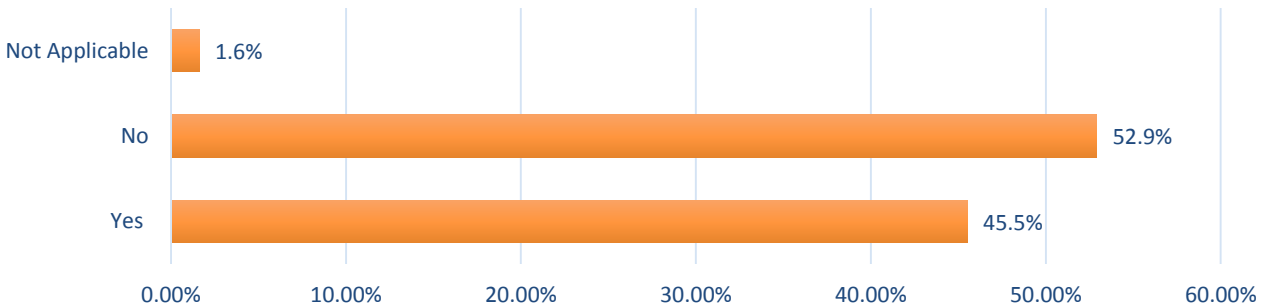
هذه النتيجة هي دليل على القيمة التي يضعها ممتحنوا التحكيم الأفارقة في منظمات التحكيم القائمة على العضوية. ويؤكد أيضا أن منظمات التحكيم القائمة على العضوية في أفريقيا مزدهرة. تفرض كل منظمة رسوم عضوية وهي جزء من استثمار ممتحنوا التحكيم الأفارقة لغرض المشاركة الكاملة في التحكيم بصفة أساسية كمحكمين. ومن ثم فهي بالنسبة للأفراد الذين يحملون عضوية المنظمات المختلفة لتحديد ما إذا كانت هذه العضوية هي قيمة جيدة مقابل أموالهم.

لتقييم مدى فائدة هذه العضوية، سيكون من الضروري مواصلة الاستجواب حول عمق المشاركة ونوعية الخدمات التي تقدمها لأعضائها.

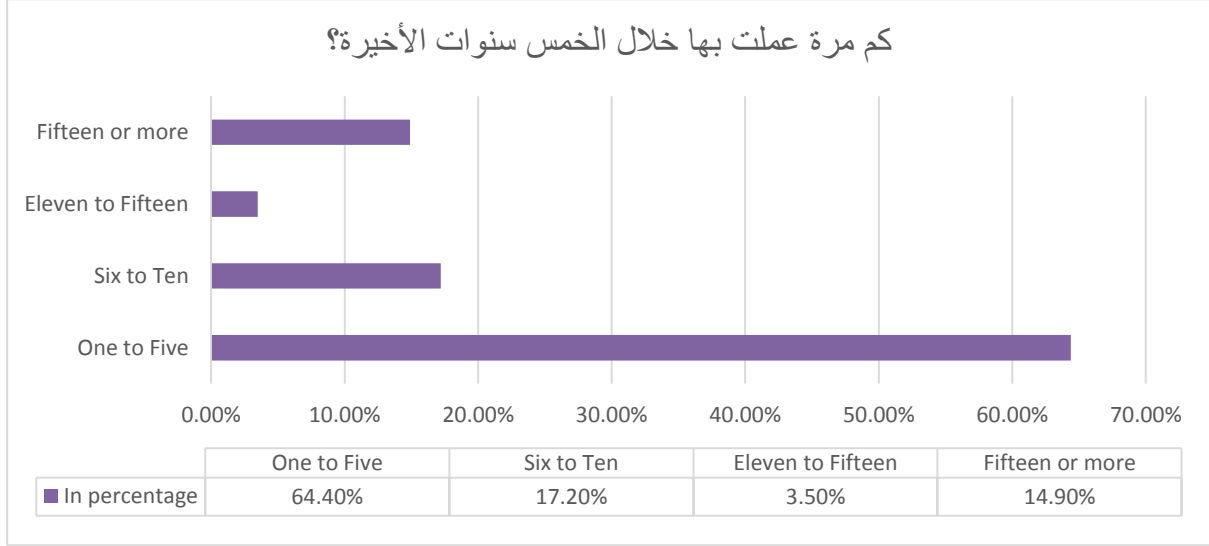
المشاركة في التوفيق:

وبغض النظر عن التحكيم، أردنا معرفة ما إذا كان ممتحنوا التحكيم يعملون أيضًا كأصحاب حلول لحل النزاع في عمليات بديلة أخرى لتسوية المنازعات. ركزنا سؤالنا على مشاركتهم في التوفيق كموفقين. أغلبية ضئيلة

هل عملت من قبل كوسيط في إحدى التسويات البديلة (كجزء من التحكيم) كشخص محايد؟



من المستطلعين (53%) لم يعملوا كموفقين من قبل، في حين أن 45.5% من المستطلعين تصرفوا على هذا النحو خلال الفترة المشمولة بالتقرير (2012-2017). 64.4% من المستطلعين الذين جلسوا كوسطاء، جلسوا لوساطة إلى خمس وساطات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين توسط 17.2% من ستة إلى عشرة نزاعات، مع 15% من المستطلعين الذين عملوا كموفقين في 15 نزاعاً أو أكثر.



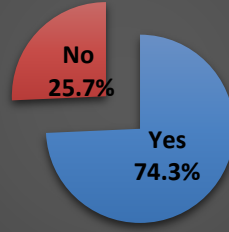
هذه البيانات هي دليل على الممارسة المتزايدة لمتتهي التحكيم كأصحاب حلول للنزاع وليس فقط كمحكمين أو موفقين. وهذا أمر محفز وسيؤدي إلى تلاقح المهارات وزيادة الكفاءة المهنية. كما سيؤدي ذلك إلى قيام الممتتهين بتوسيع نطاق ملف عمليات تسوية المنازعات التي قد يحصلون منها على التعيينات.

ظهور ممتتهني التحكيم:

تتمثل إحدى الطرق^٧ للظهور لمتتهني التحكيم من قبل ذلك الفرد الذي يحافظ على وجوده عبر الإنترنت. قد يتطلب ذلك من الفرد تحميل سيرته الذاتية (السيرة الذاتية) أو ملف مهني على منصة عبر الإنترنت. وبهذه الطريقة، سيجد المعينون المحتملون هذا الشخص بسهولة من خلال إجراء بحث عبر الإنترنت.

يتوفر الملف المهني أو السيرة الذاتية لغالبية المستطلعين (74.3%) عبر الإنترنت، بما في ذلك على المنصات ومواقع التواصل المهنية مثل linkedin و وسائل التواصل الاجتماعي أحد الأسباب التي قدمها بعض من 25.7% من المستطلعين الذين ليس لديهم حتى الآن وجود على الإنترنت، هو قصر السيرة الذاتية أو الشخصية. ويعني هذا بشكل فعال أن هؤلاء الأشخاص ليس لديهم أي خبرة في التحكيم، لا سيما أنهم يجلسون كمحكمين، وبالتالي لا يشعرون بأن لديهم أي خبرة في السوق. بالنسبة إلى بعض المستطلعين، لا يعتقدون أنه من الملائم إتاحة السيرة الذاتية أو ملفهم المهني عبر الإنترنت. هذه النتيجة مثيرة للاهتمام للغاية لأنها تثير مسألة كيف (في عصر المعلومات هذا) يمكن أن يجد المرشحون المحتملين مثل هؤلاء المرشحين لتعيين محتمل.

هل لديك صفحة أو سيرة ذاتية خاصة بك في الإنترنت؟



■ Yes ■ No

نلاحظ أن هناك بعض من ممتهني التحكيم الذين لا يؤمنون بتسويق خبراتهم وخدماتهم من خلال وسائل الإعلام عبر الإنترنت. هذا لا يعني، على أية حال أنهم لا يقومون بتسويق خبراتهم وخدماتهم على الإطلاق. قد يكون أحد أسباب هذا الموقف تجاه استخدام المنصات عبر الإنترنت لهذا الغرض هو الاختلاف في وسائل الاتصال المفضلة من قبل أجيال مختلفة من الممتهنيين. يشعر الممتهنيين الشباب والأكثر ذكاءً بالتكنولوجيا بمزيد من الارتياح تجاه ملفاتهم الشخصية وسيرهم الذاتية التي يتم توفيرها عبر الإنترنت (حتى على منصات وسائل الإعلام الاجتماعية والمهنية). في حين أن بعض الممتهنيين الأقدم (الذين لا يزالون خجولين تقنياً) يفضلون الاعتماد على جهات الاتصال الشخصية وإحالات الكلام الشفوي. قد يكون هذا الموقف "السلبى" تجاه التسويق عبر الإنترنت أيضاً نتيجة للتدريب القانوني في بعض دوائر الإختصاص القضائية الأفريقية حيث يتجاهل التدريب القانوني المحامين الذين يقدمون خدماتهم إلى عامة الناس.

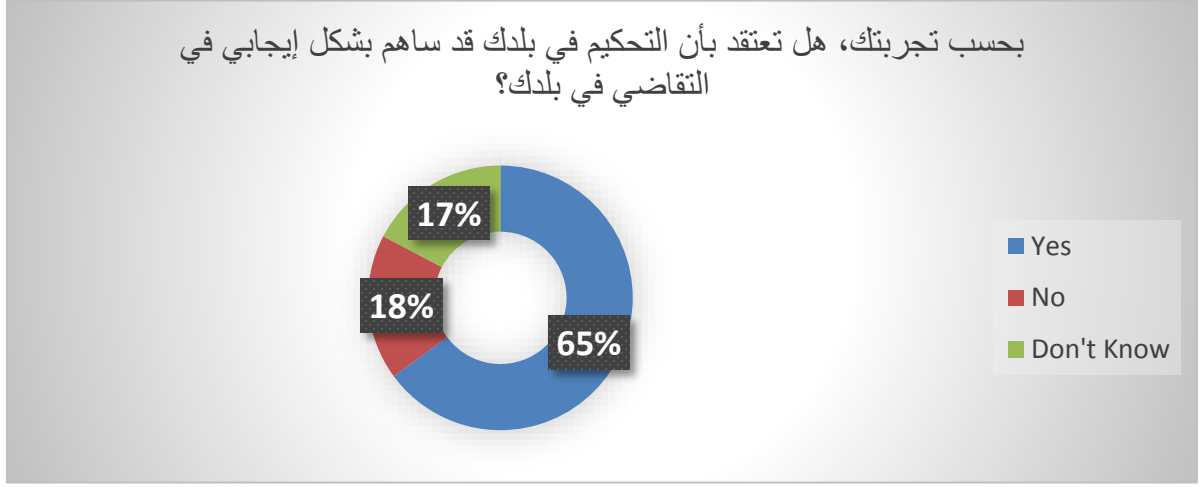
ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أنه لا يوجد دليل على أن الممتهنيين الذين يستخدمون الإنترنت بشكل أكبر يجذبون تعيينات أكثر من أولئك الذين لا يستخدمون الإنترنت. في الوقت نفسه، لا يوجد دليل على أن الوجود مباشرةً عبر الإنترنت لا يؤدي إلى تعيينات الممتهنيين مع ملفاتهم الشخصية أو السير الذاتية المتاحة على الإنترنت. على أقل تقدير، سوف يجد المعينون المحتملين ملفات التعريف على الإنترنت بسهولة عند البحث عن المعينين المحتملين. هذا اعتراف بأنه في عالم معولم، أصبح الوجود عبر الإنترنت (سواء عن طريق ملف تعريف محدود على موقع إلكتروني احترافي أو منصات أخرى) أمراً ضرورياً تقريباً.

يبدو أن هناك استخداماً أكثر لمنصات الإنترنت حيث يمكن العثور على الملفات الشخصية والسير الذاتية لممتهني التحكيم الأفارقة. مثل هذه المنصات الإعلامية بالإضافة إلى الملفات الشخصية التي تم تحميلها على المواقع الإلكترونية لمكاتب المحاماة (بالنسبة لـ 73.3% من المستطلعين الذين ينتمون إلى مكاتب المحاماة). سيزيد استخدام المنصات عبر الإنترنت لهذا الغرض في المستقبل. قد يكون ذلك مدفوعاً ببعض الأنظمة الأساسية عبر الإنترنت لإنشاء أدوات المحكم الخاصة بهم^{vii}.

أثر التحكيم على التقاضي:

يعتقد 64.9% من المستطلعين بأن التحكيم قد أثر بشكل إيجابي على العمل بالمحاكم (التقاضي) في هيئتهم القضائية. 17.8% من المستطلعين لا يعتقدون أن التحكيم قد أثر بشكل إيجابي على التقاضي في هيئتهم القضائية، في حين أن 17.3% من المستطلعين لم يكونوا يعلمون ما إذا كان التحكيم قد أثر بشكل إيجابي على

التقاضي في هيئتهم القضائية. 64.9% هو عدد كبير من المستطلعين الذين يعتقدون أن التحكيم قد أثر بشكل إيجابي على التقاضي في هيئتهم القضائية.

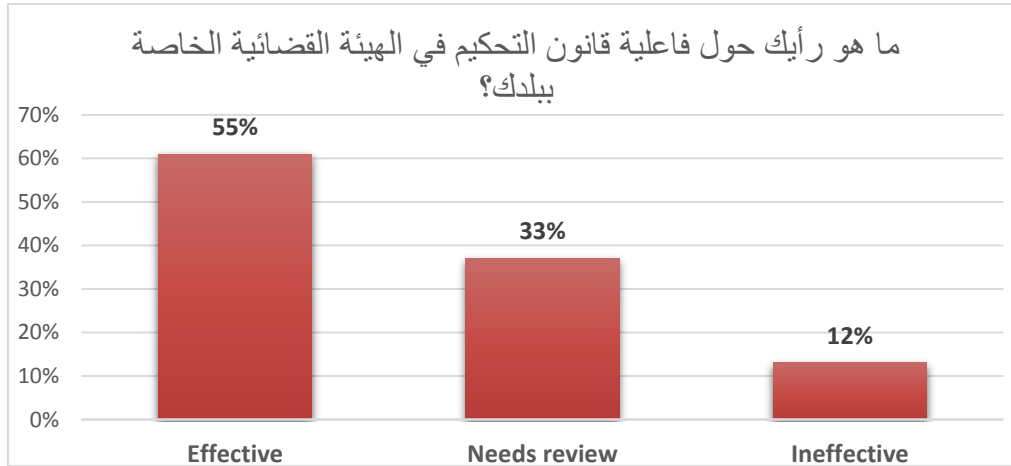


تشمل آراء المستطلعين حول كيفية نجاح التحكيم في التأثير الإيجابي على التقاضي ما يلي:



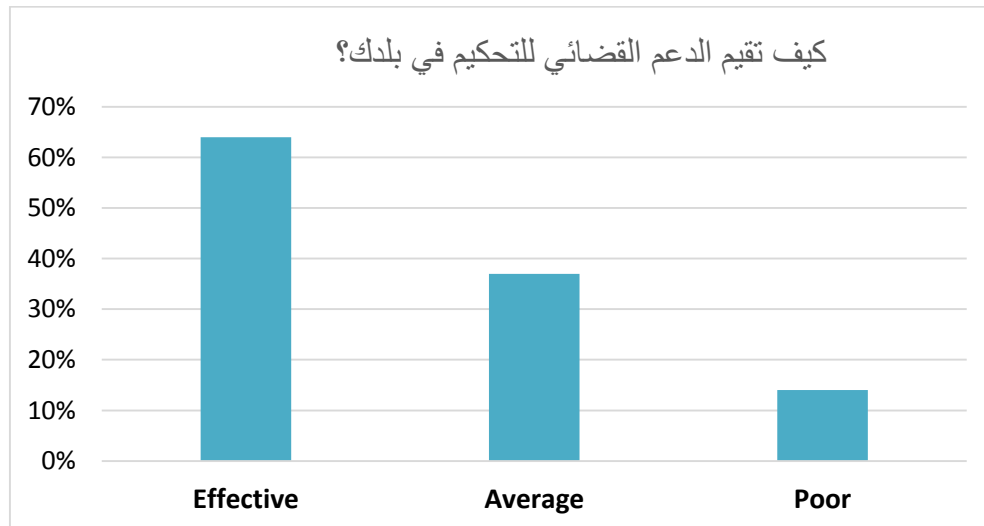
فاعلية قوانين التحكيم الوطنية:

أغلبية المشاركين في الاستطلاع البالغ عددهم 111 (55%) الذين أجابوا على هذا السؤال يعتقدون أن قانون التحكيم الوطني في هيئاتهم القضائية فعال، ويعتقد 33% منهم أن قانون التحكيم الوطني الخاص بهم يحتاج إلى مراجعة. بينما يعتقد 12% من المستطلعين أن قانون التحكيم الوطني الخاص بهم غير فعال. وأشار أحد المستطلعين إلى أن قانون التحكيم الدولي في هيئاتهم القضائية فعال للغاية ولكن ليس القانون المطبق في إطار التحكيم المحلي الذي لا يزال يستند إلى "القواعد القديمة" المستمدة من القواعد الإجرائية الفرنسية القديمة.



تدعم هذه البيانات الاستنتاج بأنه بالنسبة لغالبية المتهنيين الأفارقة ، فإن قوانين التحكيم الوطنية مناسبة للغرض. ومع ذلك ، نلاحظ أنه بالنسبة للنزاعات المعقدة ، فإن معظم هذه القوانين الوطنية ستحتاج إلى مراجعة وتحديث ما إذا كانت ستلبي توقعات المتنازعين في التحكيم المعاصر.

الدعم القضائي للتحكيم:



فيما يتعلق بفعالية الدعم القضائي للتحكيم ، اعتبرت أغلبية الـ 118 من المستطلعين الذين أجابوا على هذا السؤال (55.7٪) صنفوا بأن قضائهم فعال. صنف 32.2٪ من المستطلعين قضائهم كمتوسط، في حين صنف 12.1٪ قضائهم على أنه ضعيف. ولكن رغم ذلك فإن هذه الآراء المؤيدة للهيئات القضائية الأفريقية مشجعة. يوجد عدد قليل جداً من الهيئات القضائية الإفريقية لديها محاكم متخصصة في التحكيم^{viii}. المحاكم التجارية المتخصصة التي تحدد أيضاً القضايا المتعلقة بالتحكيم هي أكثر شيوعاً في الهيئات القضائية الأفريقية^{ix}. ومع ذلك، نلاحظ أن معايير الخبرة القضائية والدعم ليس موحداً في جميع أنحاء القارة.

"هناك فجوة معرفية كبيرة في القضاء، وقد أثر ذلك كثيراً على نوع الأحكام التي أصدرت مؤخراً"

الخلاصة:

يقدم هذا التقرير دليلاً على انخفاض مشاركة المحكمين الأفارقة في النزاعات الدولية. ومع ذلك، فإنه يثبت بشكل أفضل في التحكيم المحلي. تعتبر المشاركة في التحكيم المحلي أحد المسارات المهمة للمحكمين الأفارقة للحصول على الخبرة التي تشتد الحاجة إليها في التحكيم. تبين الأدلة المستقاة من استبياننا أنه يجب أن يكون هناك تنوع في تعيين المحكمين في المجال المحلي.

إن هناك خبرة في التحكيم في القارة الأفريقية رغم أن هذه الخبرة لا تنتشر بعدالة. ويمكن للبلدان الأفريقية التي تتمتع بخبرة أكبر أن تدعم بشكل أفضل نمو وتطوير التحكيم في تلك البلدان داخل مناطقها التي تفتقر إلى هذه الخبرة. وبهذه الطريقة، ستنم تنمية وتطوير علاقات إقليمية وقطرية قوية، وسيؤدي ذلك إلى خبرة نوعية قائمة على المهارات في التحكيم وزيادة تعيين المحكمين الأفارقة والمحامين سكرتاريا المحاكم في النزاعات المتعلقة بأفريقيا.

أحد الأمثلة على هذه التعليقات:

"ممتنوا التحكيم الأفارقة يتزايدون في مشاركتهم في التحكيم. هناك عدد قليل نسبياً من كبار الممتننين الأفارقة الذين يشاركون في التحكيم الأفريقي مع عدد متزايد من المحامين الشباب الممتننين بالتحكيم. مع تقدم هذا الجيل القادم من المحامين في حياتهم المهنية، أتوقع مشاركة الممتننين الأفارقة في التحكيم بزيادة كبيرة".

ويخلص هذا التقرير إلى أن الاعتقاد بأن ممتنني التحكيم الأفارقة يفتقرون إلى الخبرة والمهارات في التحكيم غير صحيح ولا أساس له في بعض الدول الأفريقية. نحن نقر بوجود أقسام معينة من القارة التي تعاني من نقص في المعرفة والمهارات في التحكيم، ولكن هذا ليس هو الحال في جميع أنحاء القارة. هناك العديد من الممتننين الأفارقة المدربين تدريباً جيداً والمهرة والمتاحين للتعيين كمحكمين ومحامين وسكرتاريا الهيئات في هيئات التحكيم المحلية والدولية ولا سيما تلك المتعلقة بأفريقيا.

أعلى سبيل المثال: حسب إحصائيات 2017: 153 (أي 6.6%) من الأطراف من 30 دولة أفريقية من دول جنوب الصحراء و 55 (أي 2.4%) من الأطراف كانوا من 6 دول من شمال أفريقيا، مقابل 24 محكم (أي 1.6%) من 9 دول أفريقية من دول جنوب الصحراء و 34 (أي 2.3%) من المحكمين هم من 4 دول من شمال أفريقيا. وحسب إحصائيات 2017: 15% من القضايا كانت ضد دول جنوب الصحراء الأفريقي بينما 2% من المحكمين معينين من دول جنوب الصحراء الأفريقية. كما أنه ذو صلة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

11% ضد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بينما 4% من المحكمين من تلك الدول. في تلك الإحصائيات المحررة لعام 2017، 5.2% من الأطراف من دول أفريقيا مقابل الـ 2.18% من الأفارقة المعيّنين كمحكمين (غانا (3)، نيجيريا (4)، جنوب أفريقيا (1) وأوغندا (1)).

نتوقع إضافة اللغة البرتغالية كإحدى اللغات في الإستطلاع المستقبلي، بهذه الطريقة، سوف نصيب كل المصالح وأقسام القارة ذات الصلة. سيجعل هذا من الإستطلاع الذي نقوم به أكثر تمثيلاً للقارة.

iii عضوية المعهد المعتمد للمحكمين في أفريقيا منتشرة عبر الدول الآتية (1250): كينيا (637): جنوب أفريقيا (116): مصر (104): موريشيوس (95): زامبيا (75): غانا (57): أوغندا (32): زيمبابوي (22): تنزانيا (19): رواندا (16): ملاوي (12): بوتسوانا (9): السودان (7): سيراليون (6): الكاميرون (5): أثيوبيا (4): سيشيل (4): الجزائر (2): ساحل العاج (2): غامبيا (2): ناميبيا (2): أنغولا (1): بوركينا فاسو (1): ليبيريا (1): سوازيلاند (1).

iv إن المعهد المعتمد للتحكيم هو مقارنة جيدة لهذا الغرض لأن الغالبية الساحقة لممتهني التحكيم في أفريقيا أعضاء في المعهد المعتمد للتحكيم كما هو موضح أدناه.

v ادخل موقع www.ciarb.org/about تم الدخول إليه يوم 2018/4/9.

vi هذا بالإضافة إلى التحدث في المؤتمرات، ونشر التحكيم المتعلق بالمقالات في الجرائد المعترف بها، الخ ..

vii على سبيل المثال: ART by GAR وللمحكمين الأفارقة، انظر للقائمة الموضوعية من التحكيم الدولي و I-ARB & AILA في مواقعهم على الإنترنت

viii أحدى الدول التي تخصص محاكم متخصصة للتحكيم هي موريشيوس مع ديوان متخصص يحدد قضايا التحكيم الدولي.

ix هناك عدة محاكم تجارية متخصصة مثل التي في مصر وتونس وغانا وكينيا.